أولا: الحوكمة أو الحكم الراشد (الرشيد)

تمهيد

1- مفهوم الحكم الراشد

2- المكونات الرئيسية للحكم الراشد

3- مبادئ وقواعد حكم الراشد

4- المشاركة الشعبية ودورها في التنمية المستدامة

خلاصة

تمهيد

أصبح الاصلاح الشامل في المجالات السياسية والاقتصادية والادارية وغيرها، أمرا لا مفر منه، لتحقيق التنمية الاقتصادية والتوافق والاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي، وإيجاد مناخ ديمقراطي سليم يؤدي الى تنمية مستدامة في المجتمعات النامية، وذلك حتى تتجنب التعرض لهزات واختلالات مرافقة للتغيير المفاجئ غير المنتظر، بسبب الأزمات والاضطرابات الناتجة عن سوء التسيير والفساد وغياب التنمية...

ومن أبرز مظاهر الاصلاح والتغيير، هو ما يتم تداوله من مفاهيم جديدة في الأدبيات السياسية والاقتصادية والتنموية، منذ أواخر القرن العشرين، والمتمثل في مفهوم الحكم الراشد.

أولا: الحكم الراشد (الرشيد) أو الحوكمة

1- تعريف الحكم الراشد

أ. التعريف اللغوي

ينقسم هذا المصطلح إلى شقين هما:

الشق الأول: الحكم؛ وهو لفظ مأخوذ من الفعل "حكم"، بمعنى قضى، وهو مرادف للهدى والسواء والصواب، كما أنه عكس التيه والضلال، فحكم حكما، صار حكيما وتناهى عما يضره، وشيئ محكم هو شيئ لا اختلاف فيه ولا اضطراب.[1]

كذلك، له عدة معانى لغوية في قواميس اللغة العربية، فقد ورد أيضا: الحُكْم بضم الحاء وتسكين الكاف وضم الميم هو العلم والتفقه... حكم بفتح الحاء وضم الكاف، حكماً، أي صار حكيماً، وحكم بالفتحة تعني قضى، أو قرر.

الشق الثاني: الرشد؛ عرفه القاموس المحيط بأنه الاستقامة وحسن التقدير والسداد في الرأي، بمعنى التعقل والعقلانية والتدبير الجيد للأمور.[2]

في القانون، يعني النضج، الذي إذا بلغه الفرد أصبح مستقلا بتصرفاته، وخرج من الوصاية الى حد التكليف، وهو كذلك رجحان العقل ومسؤولية الفرد عن أفعاله، سواء من وجهة نظر القانون أو من وجهة نظر المجتمع.

والرشد أيضا، هو حسن التقدير وسداد الرأي واعمال العقل، والراشد هو الشخص العاقل والمستقيم على طريق لا يحيد عنه، ومنه الخلفاء الراشدون.

وفي التراث الاسلامي تدل كلمة "الرشد" على "الهدى"، وهي مقابل "الغي" أي الضلال[3]

---

(1) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، **المعجم الوسيط**، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط4، 2004، ص90.

(2) محي الدين الفيروز أبادي، **القاموس المحيط**، دار الحديث، القاهرة، 2008، ص604.

(3) علي محمد المكاوي، **الحكم الرشيد والمؤسسات غير الوسمية في مصر**، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، ط2، جامعة فرحات عباس، سطيف، 08- 09 أفريل 2007، ص 392.

والأصل اللغوي للحكم الراشد مأخوذ من الكلمة اليونانية kubernal، والتي تعني حكم الأفراد وتسييرهم، ثم من اللغة اللاتينية بعد ذلك، أي من كلمة gubernare وتعني قيادة أو توجيه الباخرة، ثم انتقلت الى اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح "الحكومة" Gouvernement، ثم أصبحت gouvernance ومنها جاءت كلمة « bonne gouvernance »، وفي اللغة الإنجليزية « good governance »[1].

وانطلاقا من هنا، بدأ تداول وأنتشار مفهوم الحكم الراشد من جديد على الساحة الدولية، خاصة مع صدور تقرير البنك الدولي لسنة 1989 حول واقع التنمية في العالم الثالث.

وعليه، فالتعريف اللغوي للحوكمة أو الحكم الراشد، يعني القدرة على اتخاذ القرارات وممارسة السلطة بطريقة جيدة أو صالحة، تحتكم الى العقلانية والحكمة وحسن التقدير والتدبير والرأي السديد.

ب. التعريف الاصطلاحي

هناك العديد من الاجتهادات في مسألة تعريف الحوكمة أو الحكم الراشد، وأغلب التعريفات الجديدة ركزت على البعد السياسي أكثر من الأبعاد الأخرى، يعدما كان الاهتمام في البداية منصبا على الجانبين الاقتصادي والاداري، علماً بأن تفاصيل المفهوم تتداخل مع كافة شؤون الحياة. ويرجع هذا الاختلاف والتعدد في التعاريف حول الحكم الراشد بالأساس إلى اختلاف الميادين وتباين المنطلقات اايديولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

يعرف **البنك الدولي (1992)** الحكم الراشد بأنه:"**أسلوب ممارسة القوة في ادارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من أجل التنمية**".[2]

(3) Mouris basle، **evaluation des politique publique et gouvernance a different niveaux de gouvernement**، cahiers economiques de bretagne، n2، 2000، p17.

(2) راوية توفيق، **الحكم الرشيد والتنمية في افريقيا**، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، ط1، 2005، ص27.

هذا التعريف يركز على الطريقة التي يمارس بها الحكام السلطة الشرعية، في مجال تسيير وتدبير مختلف الموارد الموجهة لخدمة المجتمع وتنميته. ونلاحظ هنا عدم التطرق للبعد السياسي في الحكم الراشد، أي طرق اختيار وتعيين المسؤولين في الدولة، لكن دون اغفال جانب توسيع المشاركة للفاعلين الآخرين المعنيين بالتنمية.

كما وضع **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** (1997) مفهوما أكثر شمولا للحكم الراشد كما يلي: "**هو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبّر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم.**"[1]

ركز هذا التعريف على دعائم ثلاث للحكمة هي: الدعامة الاقتصادية والسياسية والادارية، أي أنه اشتمل على البعد السياسي كركيزة قاعدية بصلاحها تصلح باقي المجالات، باعتباره الاطار المؤسس، وبالتالي المتحكم في مختلف السياسات في التي تسير في ضوئها هياكل الدولة.

وفقاً لتقرير التنمية الإنسانية العربية (تقرير سنة 2002)، فان الحكم الراشد أو الصالح: "**هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرّياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً، لا سيما الأكثر فقرا وتهميشا، وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب**".

هذا التعريف يركز على اعطاء المواطنين الحقوق والخدمات الأساسية، وكذلك فرص المشاركة في ادارة الدولة لتحقيق الرفاهية والسعادة وضمان الرضا والثقة بينهم وبين الحكام،

(2) ابراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير**، دار الشروق، القاهرة، ط1، 2000، ص37.

وفي هذا التعريف هناك اهتمام بالغ بالجانب الانساني والاجتماعي كهدف وغاية نبيلة للحكم الراشد.

أما "**ماركو رانيجيو**" و" **تيبولت**" فيعرفان الحكم الراشد بأنه: "**تلك الأشكال الجديدة والفعالة بين القطاعات الحكومية والتجمعات الخاصة بالمواطنين، أو أشكال أخرى من الأعوان يأخذون بعين الاعتبار المساهمة في تشكيل الحكومة** "، بمعنى أنه عبارة عن تلك الآليات أو الميكانيزمات في التسيير الاداري في مختلف مؤسسات الدولة، سواء التابعة للقطاع العام أو الخاص ومختلف الهيئات، والتي تتميز بأساليب المشاركة الموسعة والشفافية والمحاسبة... الخ.

إذا ظهر الاختلاف والجدل في هذه التعاريف حول مفهوم الحكم الراشد، بين الباحثين الأكاديميين وخبراء المنظمات العالمية للتنمية والمالية والادارة والاقتصاد وغيرهم، سواء من خلال التسميات المتعددة أو الترجمات المختلفة للمفهوم؛ حيث اعتمدوا الكثير من المصطلحات مثل: الحكم الجديد، الحكم الصالح، التطبيق السليم لممارسة السلطة، ادارة شؤون الدولة والمجتمع، الحوكمة، الادارة المجتمعية، أسلوب الحكم الموسع، الحكمانية، الحاكمية، النظام السليم للحكم والادارة، الحكم الراشد أو الحكم الرشيد.

ومرد هذا الاختلاف ايديولوجي أساسا، ينطلق من دور الدولة في التسيير، أو المدى الذي يمكنها فيه أن تتخلى عن التأثير على مجريات القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي... فأصحاب الاتجاه الليبرالي يدعون الى دولة الحد الأدنى، أي ترك الباب واسعا للقطاع الخاص وقانون السوق والمبادرات الفردية، عكس الفريق ذي التوجه الاجتماعي أو اليساري، الذي يدعو الى بقاء الدولة كأداة ضبط وتنظيم.

لكن، يمكننا أن نلاحظ كذلك من خلال هذا الاستعراض حول للحكم الراشد، أنه بالرغم من اختلاف التعاريف، إلا أنها تتفق ضمنيا على الهدف النهائي والرئيسي لتطبيق الحكم الراشد، وهو تحقيق الفعالية في تسيير واستثمار الموارد المختلفة، والتقليل من عوامل الهدر والتبذير والفساد، وتحقيق التوازن بين النمو والتنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية وتحقيق

الديمقراطية والحريات والتعددية والمشاركة الموسعة والاستقرار السياسي وأمن الأفراد والموطنين.

لذلك، يمكن الاستنتاج بأن الحكم الراشد، وتحديدا في سياقه العام هو: "**منهج وأسلوب الحكم الذي يرتكز على آليات ومبادئ الاختيار الديمقراطي السليم لمناصب المسؤولية في ادارة الدولة والمجتمع، وعلى الالتزام بمعايير محددة في القيادة المؤسسية واتخاذ القرارات على المستويين المحلي والوطني، عبر تفعيل منظومة محكمة من القواعد والقيم، مثل الشفافية والمراقبة المتبادلة والمحاسبة وسيادة القانون والمشاركة الموسعة والمنظمة والفعالة للقطاع الخاص والمجتمع المدني في سيرورة اتخاذ القرارات... لتفادي الاستبداد والتفرد بالحكم وتكريس الفساد أو العوامل المؤدية إليه، وبالتالي تطوير ظروف الحياة في المجتمع وتحقيق التنمية والاستقرار.**"

ج. أبعاد الحكم الراشد

تتفاعل ثلاثة أبعاد أساسية فيما بينها وترتبط ارتباطا وثيقا، لتحقيق وتجسيد نموذج فعال للحكم الراشد وهي:[1]

- البعد السياسي

ويتعلق بطبيعة السلطة السياسية أو النظام السياسي وشرعيته؛ من حيث اختيار ممثلي الشعب والمسؤولين عبر الانتخابات الحرة والنزيهة والديمقراطية.

- البعد الاقتصادي والاجتماعي

ويتعلق من جهة بطبيعة السياسات العامة في المجال الاقتصادى والاجتماعى، وبخصائص المجتمع المدني وحيويته وارتباطه أو استقلاله عن الدولة، وتأثير ذلك على

(1) زهرة السيد، (**الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**)، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 316، يونيو، 2006، ص168.

الموطنين، من حيث مستوى المعيشة، مثل العدالة الاجتماعية في التنمية أو الفقر والتهميش...الخ.

- البعد التقني أو الفني

ويتعلق بأداء الادارات المختلفة وكفاءتها وفاعليتها وطرق تسييرها، ومدى اعتمادها على معايير النزاهة والاستحقاق والشفافية والمحاسبة وتطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات... الخ.

د. فواعل أو أطراف الحكم الراشد

للحكم الراشد ثلاث فواعل أو أطراف منظمة ومهيكلة في شكل تنظيمات وهيئات، تتكفل بتجسيد وتفعيل تلك القواعد والأسس التي بني عليها الحكم الراشد، كشركاء في عقد اجتماعي ثلاثي، وهذه الفواعل هي:

- الحكومة

أو المؤسسات السياسية والقانونية وأجهزة الدولة الادارية المختلفة المستويات، كالوزارات وما يتبعها والبرلمان وجهاز العدالة والولاية والبلدية ومجالسهما... لكن مع ضمان الحد المطلوب من الاستقلالية والفصل بين السلطات، وتوفير المناخ الديمقراطي والعدالة والمساواة أمام القانون والشفافية... وبالتالي فهذا الفاعل الأول يمثل البعد السياسي في الحكم الراشد.

- القطاع الخاص

يتمثل في مجمل المؤسسات والشركات الاقتصادية والتجارية والخدماتية، التي تضمن عملية انتاج السلع وتوفير الخدمات المختلفة التي يحتاجها المجتمع. والقطاع الخاص مكمل هام للقطاع العام، يقوم على حرية الفرد وروح المبادرة في انشاء المشاريع، وبالتالي فهذا الفاعل يمثل البعدين الاقتصادي والتقني (الاداري) في الحكم الراشد.

- المجتمع المدني

وهو مجموعة التنظيمات والاتحادات والجمعيات التي تمثل المواطنين، وتجمعهم في اطار منظم واحد له اهتمامات وأهداف مشتركة، من خلالها تعمل على الدفاع على حقوقهم وتفاوض من أجلها، وهي اللسان الناطق باسمهم، كما تمثل أداة المشاركة والاقتراح سواء

أمام السلطات العمومية أو قوى السوق. وهذا الفاعل هو الذي يجسد الى حد كبير الجانب أو البعد الاجتماعي في الحكم الراشد، بمعنى آخر يمثل مجموع المواطنين بمختلف شرائحهم وفئاتهم وطبقاتهم.

هـ. عوامل ظهور وتطور مفهوم الحكم الراشد

– النهضة العلمية ودخول عصر الأنوار والتحرر الفكري في أوروبا الغربية في القرن الخامس عشر ميلادي.

– التحول من النظام الملكي الاقطاعي الاستبدادي الى الليبرالية في السياسة والاقتصاد.

– سقوط المعسكر الاشتراكي في نهاية ثمانينات القرن العشرين وسيطرة النظام الرأسمالي واقتصاد السوق في العالم.

– هيمنة قيم العولمة ومفاهيمها مثل الديمقراطية الغربية وحقوق الانسان والمجتمع المدني وحرية الاعلام والنزعة الفردية.

– فشل استراتيجيات النمو والتنمية في دول العالم الثالث المتخلفة، بسبب سوء الادارة والفساد.

– تغير دور الدولة وتقلص تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية...

– اشتراط المؤسسات المالية الدولية المانحة للقروض والمساعدات تطبيق الدول المقترضة مبادئ ومكونات الحكم الراشد.

- الأستاذ بوصنوبرة عبد الله، جامعة 8 ماي 1954